

Distr.: General  
3 August 2009  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

البند ٦٢ من جدول الأعمال المؤقت\*

التنمية الزراعية والأمن الغذائي

## التنمية الزراعية والأمن الغذائي

## تقرير الأمين العام

موجز

كانت للأزمة الغذائية لعام ٢٠٠٨ انعكاسات معقدة طالمت ميادين واسعة، وزادت أعداد الجوع ومن يعانون من نقص التغذية في العالم، وعرضت للخطر ما أحرز من تقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. ويشكل تغير المناخ واحتياجات الطاقة وتناقص الموارد الطبيعية والنظم السوقية المتعثرة أو المتقادمة عوامل تؤثر كلها في القدرة على التصدي لتحديات الأمن الغذائي بصورة استراتيجية ومنهجية. وقد أفضى توافق الآراء على الصعيد العالمي إلى وضع إطار استراتيجي للعمل يشمل تدابير تحسينية قصيرة الأجل وحلولاً هيكلية طويلة الأجل يلزم تنفيذها في إطار استراتيجية متكاملة للتنمية المستدامة. وستستعين هذه الاستراتيجية بالمبادرات الراهنة لمواجهة الأزمة وستدعمها كما ستضعها في سياق الاستجابة الشاملة والمنسقة على الصُّعد كافة. ومن شأن تحفيز النمو الاقتصادي في المناطق الريفية أن يؤثر إيجاباً في الحد من الفقر وفي تحقيق الأمن الغذائي. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال تحسين الإنتاجية الزراعية؛ وتحويل الثورة الخضراء المستدامة إلى حقيقة واقعة؛ وتعزيز التعاون من أجل تعبئة موارد جديدة إضافية؛ والاستثمار في الهياكل الأساسية والبحث والتطوير، وفي القدرات التقنية والاجتماعية للوكالات الحكومية والمجتمعات المحلية.

\* A/64/150.



## المحتويات

## الصفحة

٣	.....	أولا - مقدمة
٥	.....	ثانيا - حالة الأمن الغذائي: لمحة عامة
٥	.....	ألف - أزمة عام ٢٠٠٨ وتبعاتها
٨	.....	باء - أثر الأزمة
١٠	.....	جيم - الاعتبارات الطويلة الأجل
١٤	.....	ثالثا - التصدي لأزمة الأمن الغذائي والتحديات التي تواجه التنمية الزراعية
١٤	.....	ألف - إطار العمل الاستراتيجي
٢٠	.....	باء - الإجراءات المتخذة على الصعيد العالمي
٢٣	.....	جيم - المبادرات والإجراءات الإقليمية
٢٥	.....	دال - الإجراءات المنفذة على الصعيد الوطني
٢٩	.....	رابعا - التنمية الزراعية المستدامة: آفاق المستقبل

## أولا - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير تلبية لطلب الجمعية العامة في قرارها ٢٣٥/٦٣ إلى الأمين العام بأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، في إطار البند المعنون "التنمية الزراعية والأمن الغذائي"، تقريراً عن الجهود المبذولة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لمعالجة التنمية الزراعية والأمن الغذائي في سياق السياسات الإنمائية الوطنية والدولية.

٢ - وقد استفاد التقرير من المدخلات التي وردت من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومن التحليل والاستنتاجات الواردة في إطار العمل الشامل الذي أعدته فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية<sup>(١)</sup> في تموز/يوليه ٢٠٠٨، وموجز التقدم المحرز مقارنة بإطار العمل الشامل الذي نشرته أمانة فرقة العمل الرفيعة المستوى في تموز/يوليه ٢٠٠٩. كما يستفيد من نتائج الدوريتين السادسة عشرة والسابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة المتعلقة بالزراعة والتنمية الريفية.

٣ - وقد احتلت مسألة الأمن الغذائي موقعا مركزيا بسبب توالي الصدمات التي هزت اقتصاد العالم في عام ٢٠٠٨، بما في ذلك تقلب أسعار الطاقة والصعود السريع لأسعار الغذاء والسلع الأساسية، والأزمة المالية وما أعقبها من ركود اقتصادي. ومع ذلك، فإن الأسباب البنوية لانعدام الأمن الغذائي ليست جديدة. فالنظام العالمي للزراعة وإنتاج الأغذية وإدارة الموارد الطبيعية يشكو من مشاكل عدة:

(أ) هناك ما يكفي من الأغذية لتزويد كل فرد في العالم بغذاء متوازن وصحي، والإنتاج الغذائي قد شهد نموا مطردا على مدى نصف قرن، لكن الجوع وسوء التغذية لا يزالان مزمنين ومنتشرين على نطاق واسع؛

(ب) ثانيا، وحسب ما أثبتته الحالة في عام ٢٠٠٨، فإن الأمن الغذائي ما فتئ يتعرض للخطر بصورة منهجية من جراء تقلب الأسعار، لا سيما أسعار الحبوب الغذائية على سبيل المثال لا الحصر. وقد أقر المجتمع العالمي بهذه المشكلة قبل زمن طويل منذ عام ١٩٦٢، حيث دعت الاستراتيجية الإنمائية الدولية إلى تثبيت أسعار السلع الأساسية باعتبار ذلك ركيزة أساسية للتنمية؛

(١) يرد مزيد من المعلومات عن فرقة العمل الرفيعة المستوى وإطار العمل الشامل في الموقع:

[www.un-foodsecurity.org](http://www.un-foodsecurity.org)

(ج) ثالثاً، تشير الاتجاهات إلى اتساع الفجوة بين النمو الذي ما فتئ يتسارع في الطلب على السلع الأساسية الغذائية الأكثر استهلاكاً للموارد وتباطؤ النمو في غلة الإنتاج الغذائي؛

(د) رابعاً، من المتوقع أن ينمو الطلب أيضاً على الاستخدامات البديلة للأراضي والمياه، لا سيما من أجل إصلاح خدمات النظم الإيكولوجية (بما في ذلك توسيع رقعة الغطاء الحرجي وحماية التربة) فضلاً عن الإنتاج غير الغذائي (بما في ذلك الطلب المتزايد على منتجات الطاقة الأحيائية)؛

(هـ) خامساً، يتوقع أن تترتب على تغير المناخ آثار واسعة النطاق نسبياً وضارة عموماً على الزراعة العالمية؛

(و) سادساً، هناك كم هائل من التجارب والمعارف المتعلقة بأفضل الممارسات في مجالات الإدارة المستدامة والعدالة للتربة، والمياه، والتنوع البيولوجي، والممارسات التشاركية، والتنمية الريفية، التي لسبب أو لآخر، لم تُستغل على نطاق واسع بما فيه الكفاية. ومن الأهداف الرئيسية للسياسات العامة تهيئة الظروف التي تسمح باستعمال هذه الممارسات على نطاق عالمي؛

(ز) سابعاً، لأسباب إيكولوجية ومؤسسية، لم تشهد أفريقيا الثورة الخضراء، وظلت غلة المحاصيل دون غلة المناطق الأخرى بكثير؛

(ح) وأخيراً، فإن الثورة الخضراء التي قامت في مناطق أخرى تركزت على أساليب غير مستدامة تُفرض في استغلال موارد الطاقة الأحفورية وكذا المواد الكيميائية والمياه. وثمة الآن حاجة إلى تجاوز الاستغلال المفرط للموارد وتدشين مرحلة أكثر استدامة من الثورة الخضراء.

٤ - وتشير وثائق وتحليلات السياسة العامة، مراراً وتكراراً، منذ عدة عقود إلى بعض هذه المشاكل أو كلها. لكن هذه المشاكل، شأنها شأن الفقراء، لا تزال موجودة بين ظهرانينا.

٥ - وهذا ما يطرح تحدياً مزدوجاً لجهات تقرير السياسات (انظر المربع ١ أدناه). فمن ناحية، يلزم وضع سياسات واستجابات للتصدي لأزمة الأمن الغذائي الراهنة؛ وسيكون أساسه شبكات الأمان الاجتماعي ووسائل أخرى لحماية الفقراء والمستضعفين من الحرمان. ومن ناحية أخرى، هناك حاجة إلى النظر في اتخاذ تدابير طويلة الأجل، تشمل الاستثمار في

ثورة حضراء جديدة "مستدامة" من أجل التصدي للعوامل الهيكلية وبناء القدرة على التحمل والمساهمة في الأمن الغذائي في الأجل الطويل.

المربع ١

### الإطار الاستراتيجي لتحسين الأمن الغذائي

يمكن لهذا النهج المزدوج المسار أن يوفر إطارا استراتيجيا عاما لتحسين الأمن الغذائي. ويتضمن هذا الإطار تدابير قصيرة الأجل وطويلة الأجل على نفس القدر من الأهمية ويعزز بعضها بعضا، كما أنه بالغ الأهمية في السياق الراهن لارتفاع أسعار المواد الغذائية. ويهدف أحد المسارين إلى تعزيز الاستجارة في مجال العرض لدى القطاع الزراعي، لا سيما في أوساط صغار الملاك، وتنمية المناطق الريفية عن طريق حوافز مناسبة واستثمارات في السلع العامة. والهدف هو زيادة المعروض من المواد الغذائية وتحسين قدرة الزراعة والاقتصاد الريفي على استدرار الدخل، باعتبار ذلك وسيلة للنهوض بالتنمية الريفية بوجه عام. ويهدف المسار الثاني إلى كفالة حصول الفقراء والمستضعفين بصورة مباشرة على الأغذية في كل من المناطق الريفية والحضرية، عن طريق شبكات الأمان وتدابير الحماية الاجتماعية.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، التوقعات المتعلقة بالأغذية لعام ٢٠٠٨، روما، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

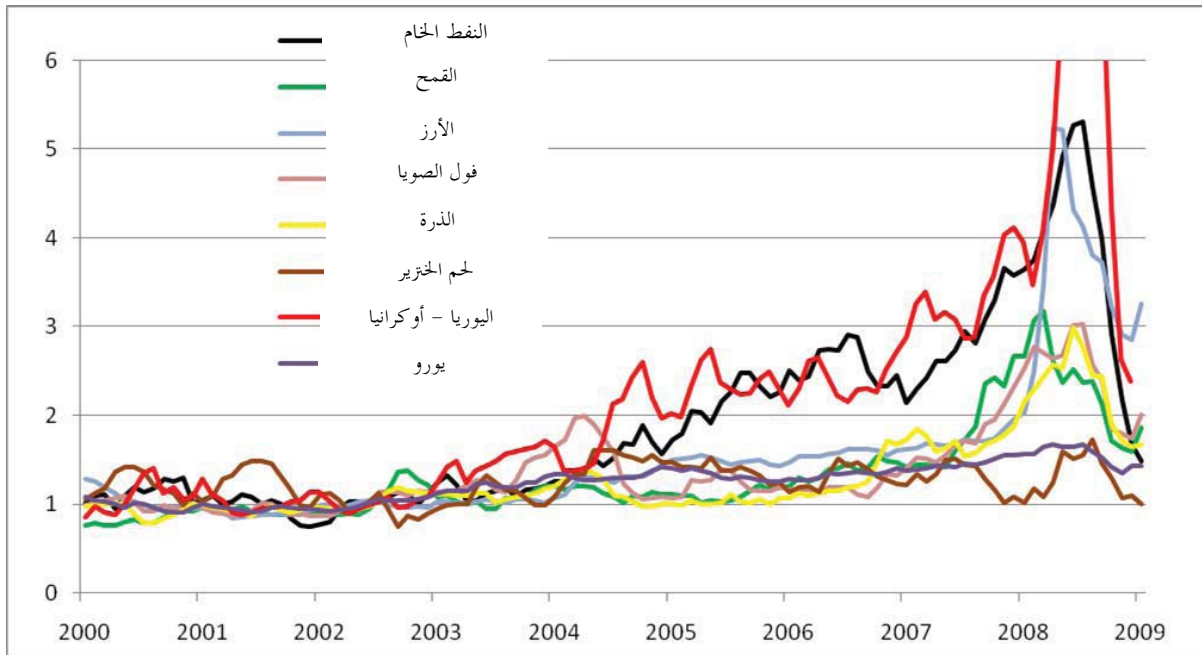
## ثانيا - حالة الأمن الغذائي: لمحة عامة

### ألف - أزمة عام ٢٠٠٨ وتبعاتها

٦ - حتى قبل عام ٢٠٠٨، كان انعدام الأمن الغذائي في مستوى غير مقبول، حيث كان ما يقدر بـ ٩٦٣ مليون نسمة (أي سُبُع سكان العالم) يعانون من نقص التغذية. بيد أن هذه الحالة قد وصلت حد الأزمة بسبب الغلاء المتزايد والسريع في أسعار الأغذية والسلع الأساسية الأخرى في عام ٢٠٠٨ (انظر الشكل أدناه). ولأول مرة في التاريخ البشري، يوجد أكثر من مليار شخص - ١,٠٢ مليار شخص على وجه الدقة، يعانون من نقص

التغذية، وهو ما يعادل سدس سكان العالم<sup>(٢)</sup>. واليوم، يتجاوز معدل تفشي الجوع ٣٥ في المائة في ١٦ بلدا في أفريقيا، فيما يحتاج ٣٠ بلدا بصفة منتظمة - ٢٠ منها في أفريقيا و ١٠ في آسيا - إلى مساعدات خارجية لتجاوز انعدام الأمن الغذائي الناتج عن الكوارث الطبيعية والتزاعات أو انعدام الأمن والأزمات الاقتصادية<sup>(٣)</sup>. وبينما يقترب عام ٢٠١٥، وهو الموعد المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية<sup>(٤)</sup>، يواجه التقدم نحو بلوغ الأهداف المتعلقة بالحد من الجوع والفقر، والذي كان متباينا بالفعل، انتكاسات حادة، فيما حدث ارتداد عن التقدم على وجه الخصوص بشأن الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية (القضاء على الفقر المدقع والجوع بطرق منها تخفيض نسبة من يعانون من الجوع بمقدار النصف).

### أسعار الأغذية والسلع الأساسية ٢٠٠٩-٢٠٠٠



المصدر: Farm Foundation (2009) <sup>(٥)</sup>.

ملاحظة: أسعار السلع الأساسية وأرقامها القياسية موحدة بصيغة تعادل ١,٠ في المتوسط، في عام ٢٠٠٢.

(٢) FAO Newsroom, 19 June 2009: "١,٠٢ بليون جائع: سدس البشرية يعانون من نقص التغذية - أكثر من أي وقت مضى"، متاح على الموقع <http://www.fao.org/news/story/en/item/20568/icode/>.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) لمزيد من المعلومات التفصيلية، يرجى زيارة الموقع: <http://www.undp.org/mdg/>.

(٥) Farm Foundation (2009), What's Driving Food Prices, Issue Report, March 2009 update؛ متاح على

الموقع: [www.farmfoundation.org](http://www.farmfoundation.org).

٧ - ومن المعلوم للجميع أن أسعار السلع الأساسية تتسم بالتقلب. ومع ذلك، ورغم التقلبات في الأجل القصير، فإن الأسعار الحقيقية للأغذية وغيرها من السلع الأساسية الأولية في الأجل الطويل شهدت تراجعاً طفيفاً، وإن كان مطرداً على مدى جل القرن العشرين، تخللته نوبات صعود أثناء ثلاث فترات استثنائية هي الحربان العالميتان وصدّمت أسعار السلع الأساسية في السبعينيات من القرن ذاته. وعلى نحو ما يظهره الشكل أعلاه، فإنه يمكن النظر إلى عام ٢٠٠٨ باعتباره الفترة الاستثنائية الرابعة؛ فقد شهد ارتفاعاً مذهلاً في أسعار كافة الحبوب الغذائية، حيث تضاعف سعر القمح والذرة وزاد سعر الأرز ثلاثة أضعاف في أقل من سنتين، وكذلك في أسعار السلع الأساسية الرئيسية الأخرى، لا سيما النفط.

٨ - ويُعزى المحللون طفرة الأسعار في عام ٢٠٠٨ إلى مجموعة من العوامل المتضاربة. أولها، أنه رغم الزيادة المطردة في الطلب على الأغذية بسبب الازدهار الاقتصادي المستمر والنمو السريع الاستثنائي في الصين والهند، فقد ظلت الأسعار منخفضة بفضل المخزون العالمي المرتفع من الحبوب في الفترة ما بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٥. ولكن بعد عام ٢٠٠٥، تم استنزاف مخزونات الحبوب والبذور الزيتية بسرعة بسبب تتابع مواسم حصاد مقحظة (وهو ما يعزى في جزء كبير منه إلى توالي الجفاف في سنتي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ في أستراليا، التي هي أحد أكبر مصدري المنتجات الزراعية في العالم) وحدوث زيادة كبيرة في إنتاج الوقود الأحفوري في الولايات المتحدة الأمريكية، ومعظمه من استخدام الذرة في إنتاج الإيثانول. وفي الوقت نفسه، فإن زيادة أسعار الزيوت النباتية كانت نتيجة لزيادة واردات الاتحاد الأوروبي من الزيوت النباتية واستخدامها في إنتاج الإيثانول<sup>(٦)</sup>. وارتفعت أيضاً تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع أسعار الطاقة والأسمدة وتراجع قيمة الدولار. وأخيراً، فإن الأسعار قد ارتفعت بسبب ما أعقب ذلك من قيود على الصادرات وما حدث من مضاربات في سوق السلع الأساسية. وإلى جانب العوامل القصيرة الأجل، يشير الخبراء أيضاً إلى ما ساد منذ الثمانينيات من نقص مزمن في الاستثمارات في الزراعة.

٩ - وفي أعقاب الأزمة، أعرب الخبراء عن خشيتهم من تكرارها في عام ٢٠٠٩ بسبب الآثار المحتملة للأزمة المالية. وكانت هناك مخاوف من أن تقلص القروض والسيولة أثناء موسم البذر (مما يحد من قدرة المزارعين الذين يعتمدون على القروض لتمويل مدخلاتهم الزراعية على زراعة محاصيلهم)، ومن أن يؤثر نقص القروض التجارية في الطلب على

Policy Research Working Paper No: 4682 "A note on rising food prices" by Donald Mitchell, World Bank, (٦)

.July 2008

المنتجات الزراعية من قبل جهات التصنيع والتجهيز ومن التعاونيات الإنتاجية<sup>(٧)</sup>. بيد أن البيانات اللاحقة لم تؤكد صحة تلك المخاوف، حيث تبدو توقعات العرض والطلب على الحبوب في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ على النطاق العالمي مرضية، تعكس وجود مستويات زراعة كافية ومخزونات كبيرة فائضة، وركود الطلب<sup>(٨)</sup>.

## باء - أثر الأزمة

١٠ - أوجد ذلك الارتفاع الحاد في الأسعار أزمة جوع شديدة حيث أن الأسر الفقيرة، التي تنفق بالفعل ما يقارب نصف دخولها على الغذاء، لم تعد قادرة على توفير التغذية الكافية. ومما يدعو للقلق بصفة خاصة الحالة السائدة في البلدان الضعيفة - وهي أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية - والفئات الاجتماعية الضعيفة بما فيها النساء، والأطفال، والمسنين، والأسر المعيشية الفقيرة.

١١ - ويرتبط نقص التغذية بعدد من الآثار السلبية. حيث يعاني واحد من كل ثلاثة من أطفال البلدان النامية تحت سن الخامسة - الذين يبلغ مجموعهم ١٧٨ مليون طفل - من توقف النمو بسبب نقص التغذية المزمن وسوء نوعية الغذاء. لذا، ترتفع لدى مثل هؤلاء الأطفال معدلات الإصابة بالأمراض والوفاة، وتنخفض قدراتهم الإدراكية وأدائهم المدرسي، كما تنخفض إنتاجيتهم ودخولهم على امتداد حياتهم عندما يكبرون. ويؤثر نقص المغذيات الدقيقة، بما في ذلك نقص الحديد والبروتين وفيتامين أ واليود والزنك، والمعروف أيضاً باسم "الجوع الخفي"، على أكثر من بليون شخص - أي أكثر من ٣٠ في المائة من سكان العالم - وله عواقب وخيمة على الصحة العامة.

١٢ - على أن انتعاش الإنتاج الغذائي واستعادة المخزونات من الحبوب والبنود الزيتية، إضافة إلى عكس مسار العوامل الأخرى التي ساهمت في الارتفاع الحاد في الأسعار، مثل انخفاض أسعار الطاقة، واستعادة الدولار بعضاً من قيمته، وتباطؤ النمو الاقتصادي على مستوى العالم وفي الاقتصادات الناشئة أيضاً، وتراجع بعض السياسات التي كانت تشجع إنتاج الوقود الحيوي، أدت جميعها إلى حدوث انخفاض حاد في أسعار المواد الغذائية.

(٧) الجهات المصنعة للمواد الغذائية الزراعية التي غالباً ما كانت تمنح القروض وتقبل تسديدها بالإنتاج المستقبلي من المحاصيل توقفت عن هذه الممارسة في العديد من البلدان، وفي معظم الحالات، لم تحل الحكومات محلها لتقدم القروض أو خدمات الإرشاد من أجل زيادة الإنتاجية. انظر *OECD-FAO Agricultural Outlook 2009-2018*, في الموقع التالي: <http://www.agri-outlook.org/dataoecd/2/31/43040036.pdf>, P.47.

(٨) انظر *OECD-FAW Agricultural Outlook 2009-2018*، متاح على الموقع: <http://www.agri-outlook.org/dataoecd/2/31/43040036.pdf>.



١٣ - بيد أن المخاوف لا تزال قائمة. فالأسعار الدولية للحبوب لا تزال أعلى بنسبة ٢٥ في المائة عما كانت عليه في عام ٢٠٠٥<sup>(٩)</sup>، وأسعار المواد الغذائية في البلدان النامية لم تنخفض بنفس قدر انخفاض الأسعار الدولية<sup>(١٠)</sup>، والتوقعات بالنسبة للعوامل المسببة يكتنفها الكثير من عدم الوضوح. وما زالت أسعار الطاقة متأرجحة، والاتجاه العام لقيمة الدولار غير مؤكد، كما أن العرض والطلب على الوقود الحيوي آخذان في الارتفاع، والاقتصاد العالمي قد يتعافى قريبا من حالة الركود، مما يؤدي بالتالي إلى تحفيز الطلب مرة أخرى. ونتيجة لذلك، فإن النظام الدولي للمواد الغذائية يظل عرضة للخطر.

١٤ - وعلى الرغم من تراجع الأسعار، فإن الركود الاقتصادي العالمي يدفع الأسر المعيشية إلى العودة إلى براثن الفقر، ويؤدي بالتالي إلى إدامة انعدام الأمن الغذائي. وقد أثر هذا في برنامج الأمن الغذائي بخمسة طرق على الأقل. أولا، أن أسعار صادرات البلدان النامية آخذة في الانخفاض؛ فمن المتوقع أن تنخفض أسعار المواد الخام الزراعية بنسبة ١٥ في المائة في عام ٢٠٠٩، وأن تنخفض أسعار الفلزات والمعادن بنسبة ٢٦ في المائة. وثانيا، من المتوقع أن تقلص صادرات البلدان النامية بنسبة من ٢ إلى ٣ في المائة مع انكماش حجم التجارة العالمية بنسبة ٩ في المائة في عام ٢٠٠٩. وثالثا، إن التدفقات المالية القادمة إلى البلدان النامية آخذة في الانخفاض، حيث انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٤٠ في المائة، وانخفضت التحويلات المالية بنسبة من ٥ إلى ٨ في المائة<sup>(١١)</sup>، أما المساعدة الإنمائية الرسمية، التي كانت قد انخفضت بالفعل بنسبة ٧ في المائة في عام ٢٠٠٧، فقد تشهد مزيدا من الانخفاض؛ وكانت المساعدة الإنمائية الرسمية لقطاع الزراعة قد تراجعت بنسبة ٧٥ في المائة بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٥. ورابعا، فإن نصيب الفرد من الدخل القومي ينمو بصورة أبطأ، أو حتى آخذ في الهبوط؛ ومع تراجع النشاط الاقتصادي العالمي بنسبة ١ في المائة في عام ٢٠٠٩، سيهبط متوسط معدل النمو في البلدان النامية من ٦ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٢ في المائة في عام ٢٠٠٩. وأخيرا، فإن معدلات البطالة آخذة في الارتفاع، نتيجة للكساد وأيضا بسبب الهجرة العكسية من البلدان الصناعية.

(٩) منظمة الأغذية والزراعة، حالة أسواق السلع الزراعية الأساسية (مسودة)، روما، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

(١٠) المرجع نفسه.

(١١) البنك الدولي، الموجز ٩ عن الهجرة والتنمية، ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩؛ متاح على الموقع [http://siteresources.worldbank.org/INTPROSPECTS/Resources/MD\\_Brief9\\_Mar2009.pdf](http://siteresources.worldbank.org/INTPROSPECTS/Resources/MD_Brief9_Mar2009.pdf)

## جيم - الاعتبارات الطويلة الأجل

١٥ - كما ذكر أعلاه، فإن أزمة عام ٢٠٠٨ لم تكن فقط نتيجة لتضايف بعض العوامل في الأجل القصير، ولكنها نتجت أيضا بسبب السمات الهيكلية الأطول أمدا لقطاع الأغذية والزراعة. وتشير الاتجاهات السائدة حاليا التي تم تسليط الضوء عليها أعلاه إلى أنه فيما يتعلق بالعديد من هذه العوامل، فسيكون هناك تحرك مطرد في الاتجاه المعاكس. وهذا يشكل هذا تحديات إضافية فيما يتعلق بالسياسات، كما قد يستلزم اتخاذ إجراءات استباقية.

### نقص الاستثمارات

١٦ - إن العامل الأهم هو النقص المزمّن في الاستثمارات في قطاع الزراعة. ففي معظم البلدان، انخفض مستوى الاستثمار في قطاع الزراعة منذ ثمانينيات القرن الماضي. ويظهر هذا أيضا في انخفاض حصة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لقطاع الزراعة. ودعت منظمة أو كسفام، وهي إحدى جماعات الدعوة، إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لقطاع الزراعة، التي تبلغ حاليا ٥ بلايين دولار في السنة، لتصل، على الأقل، إلى مستواها في ثمانينيات القرن الماضي، وهو ٢٠ بليون دولار. كما دعا المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية إلى مضاعفة أعمال البحث والتطوير في مجال الزراعة.

١٧ - وفي معظم البلدان النامية، يلاحظ أن الاستثمارات في مجال البحوث الزراعية في حالة ركود أو أخذة في التراجع. فنخصخصة البحوث الزراعية في البلدان المتقدمة تحد من فرص الحصول على التكنولوجيات المشمولة بحقوق الملكية، مما يقلص من إمكانية الاستفادة العرضية من البحوث التي تجرى في البلدان المتقدمة النمو. وإضافة إلى ذلك، فإن العديد من البلدان تفتقر إلى مجرد الحد الأدنى من القدرة الوطنية على شراء المعارف العلمية والتكنولوجيات التي يتم استحداثها في أماكن أخرى، وتقييمها وتكييفها وتطبيقها. لذا، فإن الحاجة إلى زيادة واستمرار التمويل المخصص للبحث والإرشاد في المجال الزراعي تُعتبر أمرا بالغ الأهمية.

### صغار المزارعين

١٨ - بشكل أعم، يعتبر قصور الدعم المقدم لصغار المزارعين أمرا مثيرا للقلق بصفة خاصة في هذا الصدد. فالغالبية العظمى من المزارع في العالم مزارع صغيرة؛ وتقل مساحة ٨٥ في المائة منها عن هكتارين، كما تقل مساحة ٩٧ في المائة عن ١٠ هكتارات. وفي أفريقيا، فإن ٨٠ في المائة من الأراضي المزروعة يزرعها مزارعون ذوو حيازات صغيرة، تتشكل غالبيتهم

من النساء<sup>(١٢)</sup>. وعلى الصعيد العالمي، تعتمد سبل كسب العيش لبليني شخص على القدرة الإنتاجية للمزارع الصغيرة، التي تقدر بـ ٥٠٠ مليون مزرعة في جميع أنحاء العالم<sup>(١٣)</sup>. إلا أن صغار المزارعين يواجهون مجموعة متنوعة من القيود التي تعرقل سبل العيش المستدامة، بما في ذلك الافتقار إلى إمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية والمدخلات الزراعية، وضعف الخدمات الاستشارية وغيرها من خدمات الدعم، وهشاشة بيئاتهم، ومواقعهم النائية، وضعف تنظيمهم المجتمعي ونفوذهم السياسي. فهم كثيرا ما يفتقرون إلى القدرات اللازمة للتكيف مع فوائد التكنولوجيات الجديدة أو حتى تلك الفوائد. وهذا يجعلهم عرضة بدرجة عالية للصدمات، بما في ذلك تقلب الأسعار، والأخطار الطبيعية، والمخاطر الصحية، وتقلب المناخ.

١٩ - ويتحدد الفقر جزئيا بالقيود التي تحد من قدرة المزارعين على الدخول والمنافسة في الأسواق الوطنية والإقليمية والعالمية. ويتطلب تطوير الأسواق والوصول إليها، توفر مجموعة معقدة من الظروف التي لا تقتصر فقط على تكنولوجيا الإنتاج الزراعي والبنية التحتية للنقل، ولكنها تشمل أيضا، وبخاصة في المجال الزراعي، التنسيق فيما بين العديد من الأنشطة والخدمات والمؤسسات المختلفة، بما في ذلك التمويل الريفي، وتوفير المدخلات وتجميعها وتوزيعها، والتصنيف والمعالجة وتجارة التجزئة. وفي كثير من أنحاء العالم، يحتاج الأمر إلى الحفاظ على هذه الأنشطة ضمن إطار الأسواق، التي غالبا ما تكون متقلبة ولا يمكن التنبؤ بها، وفي بلدان تضعف فيها الآليات اللازمة في مجال الحوكمة ووضع السياسات العامة لدعم العقود، وفي ثقافات كثيرا ما تعتمد فيها الثقة في الأعمال التجارية اعتمادا كبيرا على العلاقات الشخصية أو علاقات القرابة. وبسبب تلك التحديات، فضلا عن المخاطر والتقلبات المعتادة المرتبطة بالإنتاج الزراعي نفسه، فإن القطاع الخاص غالبا ما يحجم عن الاستثمار في السلع والخدمات التكميلية اللازمة لربط المنتجين في المناطق الريفية بأسواق المدن. وفي الأماكن التي تكون فيها الأعمال التجارية الزراعية الخاصة أكثر تطورا، كثيرا ما يواجه فقراء المنتجين أسعارا غير مواتية بسبب انعدام القدرة على المساومة، وارتفاع تكاليف المعاملات، والمصاعب التي تكثف الوفاء بمعايير الجودة.

(١٢) نشرة صحفية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩، متاحة على الموقع <http://www.ifad.org/media/press/advisory/2009/09.htm>.

(١٣) نشرة صحفية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩، متاحة على الموقع <http://www.ifad.org/media/press/2009/9.htm>.

## تنافس الطلب على الموارد

٢٠ - وفي حين يستمر الطلب العالمي على الأغذية في الارتفاع نظرا للنمو السكاني بالإضافة إلى التغير في أنماط الاستهلاك الناجم عن نمو الدخل، فإن اتجاه النمو في الإنتاجية الزراعية يتسم بالبطء بحيث لا يستطيع مواكبة الطلب. ومن المتوقع أن يزداد عدد سكان العالم من ٦,٥ بلايين نسمة في عام ٢٠٠٥ إلى أكثر من ٩ بلايين نسمة بحلول عام ٢٠٥٠، مع وجود إشارات تدل على أن الزيادة بأكملها ستتم في البلدان النامية<sup>(١٤)</sup>. لذا، تلزم مضاعفة الإنتاج الغذائي على الأقل من أجل تحقيق الأمن الغذائي لأكثر من بليون شخص من الجوع، ولضمان توفر إمدادات كافية من الأغذية لإطعام العدد الإضافي من السكان<sup>(١٥)</sup>.

٢١ - بيد أنه لا تتوفر إمدادات غير محدودة من الموردين الرئيسيين، وهما المياه والأرض. إذ لا يتوفر سوى ١٢ في المائة، على أكثر تقدير، من الأراضي الإضافية الصالحة للزراعة، والتي لا تغطيها الغابات وليست عرضة للتعرية أو التصحر، بينما لا يزال تدهور التربة مستمرا. وبالمثل، فإن مناطق واسعة من العالم تعاني بالفعل من ندرة المياه، ولا يمكن ضمان تحقيق زيادات أخرى في المياه لأغراض الزراعة<sup>(١٦)</sup>.

٢٢ - والأهم من ذلك، فهناك طلب على هذين الموردين الحيويين لأغراض أخرى كذلك، هو تحديدا، غرس الغابات والمحاصيل غير الغذائية، وخاصة الوقود الحيوي. ويلزم التوسع في المناطق التي تغطيها الغابات بدلا من تقليصها، وذلك لحماية التنوع البيولوجي والتصدي لتغير المناخ. كما أن الطلب على المحاصيل غير الغذائية سيزداد أيضا مع الزيادة في النمو السكاني ونمو الدخل. كما بدأ الطلب المتزايد على الوقود الحيوي كبديل لأنواع الوقود الإحفوري في تحويل موارد المياه والأراضي عن إنتاج الأغذية. وهذا التعارض بين محدودية الموارد الطبيعية، وتنامي الطلب باطراد، والتنافس على الاستخدامات، يستلزم وضع سياسات توافقية بشأن استخدام الموارد، إلى جانب تركيز الاستثمار في تعزيز الإنتاجية.

٢٣ - ويؤدي ارتفاع أسعار البترول إلى جعل الوقود الحيوي مصدرا بديلا جذابا للطاقة. والطلب المحتمل على الطاقة كبير جدا لدرجة أنه يمكن أن يغير أساسيات النظم الزراعية.

(١٤) نشرة صحفية للأمم المتحدة، "سيزداد سكان العالم بمقدار ٢,٥ بليون نسمة بحلول عام ٢٠٥٠"، ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٧، متاحة على الموقع <http://www.un.org/News/Press/docs//2007/pop952.doc.htm>.

(١٥) Robert L. Thompson, "Malthus has been wrong for two centuries, but will he be in the 21<sup>st</sup>?": agricultural research holds the key", Center for Global Development, University of Illinois at Urbana-Champaign, <http://cgs.illinois.edu/category/global-studies/agriculture-0>.

(١٦) المرجع نفسه.

بل إن هذا التغيير قد يكون قد بدأ بالفعل. ففي عام ٢٠٠٧، تم تحويل ما يقرب من ١٠٠ مليون طن من الحبوب الغذائية، أي ٥ في المائة من إنتاج العالم، من أسواق المواد الغذائية إلى قطاع الطاقة<sup>(١٧)</sup>، ولكنها أسهمت بأقل من ٠,٥ في المائة فقط في تلبية الطلب العالمي على الطاقة. وقد توقع المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية أنه إذا استمر تطوير إنتاج الوقود الحيوي بمعدله الحالي، أو تجاوزه، فإنه بحلول عام ٢٠٢٠ سينخفض نصيب الفرد من السرعات الحرارية، وسيرتفع معدل سوء التغذية لدى الأطفال بدرجة كبيرة، وبخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى<sup>(١٨)</sup>.

٢٤ - وهناك أيضا تنافس بين الطلب المحلي والطلب على التصدير. فالمخاوف من الندرة في المستقبل أدت إلى قيام الدول والحكومات الأجنبية باقتناء الأراضي على نطاق واسع. وهذه تُؤلّد استثمارات، ولكنها تزيد في نفس الوقت من مخاطر انعدام الأمن الغذائي في المستقبل بالنسبة للفقراء، حيث أن بلدانا كثيرة لا تملك آليات كافية لحماية الحقوق والمصالح المحلية، وخصوصا حقوق ومصالح النساء والسكان الأصليين. وأشارت دراسة اضطلع بها مؤخرًا الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمعهد الدولي للبيئة والتنمية<sup>(١٩)</sup>، إلى أن الاستثمارات القائمة على الأراضي ما برحت ترتفع على مدى السنوات الخمس الماضية، حيث هيمنت الاستثمارات الأجنبية على هذا الاتجاه، ولكن مع وجود استثمارات محلية كبيرة كذلك.

٢٥ - والمجال الثالث للتنافس هو المياه. ففي معظم البلدان النامية، تستخدم الزراعة أكثر من ٨٠ في المائة من موارد المياه<sup>(٢٠)</sup>. والتنافس على المياه من جانب المدن والصناعات يقلل تدريجيا من كميات المياه المخصصة لأغراض الزراعة ويضع ضغوطا إضافية على إنتاج الأغذية. وفي الوقت نفسه، فإن العديد من البنى التحتية الكبيرة للري أصبحت قديمة وغير كفؤة ولا تسمح بالزيادة، التي تشتد الحاجة إليها، في إنتاج المياه للأغراض الزراعية.

## تغير المناخ

٢٦ - وعامل التعقيد الأخير في هذا الصدد هو تغير المناخ، الذي يمكن أن يؤثر على توافر الموارد، وكذلك على إنتاجية العوامل، لا سيما من خلال ارتفاع درجات الحرارة، وزيادة

(١٧) منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٩.

(١٨) انظر <http://www.ifpri.org/themes/bioenergy/bioenergy.asp>.

(١٩) انظر [http://www.ifad.org/pub/land/land\\_grab.pdf](http://www.ifad.org/pub/land/land_grab.pdf).

(٢٠) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، "الرابط بين إدارة الأرض وإدارة المياه" (٢٠٠٦)؛ متاح على الموقع <http://www.ifad.org/events/water/flyer.pdf>.

تقلب هطول الأمطار وزيادة تواتر الظواهر المناخية المتطرفة، مثل الأعاصير والفيضانات والجفاف. وتشير التوقعات المناخية إلى احتمال حدوث تغييرات مفاجئة في أنماط سقوط الأمطار، وزيادة تواتر حالات الجفاف وكذلك الفيضانات، وارتفاع معدلات تبخر الرطوبة، وفقدان الأراضي الساحلية، وتسرب المياه المالحة، وهجرة نواقل الآفات، وزيادة أمراض النبات والحيوان، وحدث آثار ضارة عامة على إنتاجية المحاصيل<sup>(٢١)</sup>. وبحلول عام ٢٠٢٠ قد يكون ما يقرب من ٥٠ مليون شخص آخرين أكثر عرضة لخطر الجوع كنتيجة مباشرة لتغير المناخ<sup>(٢٢)</sup>. وقد يؤدي ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية إلى ارتفاع هذا الرقم إلى أعلى من ذلك بكثير.

٢٧ - ومن النتائج الخطيرة المحتملة للآثار المادية لتغير المناخ هو حدوث صراع على المواد الشحيحة من الأراضي والمياه، داخل المجتمعات الريفية وفيما بينها، وحتى فيما بين الدول، وهجرة سكان الريف الفقراء من المناطق التي تعاني من شح الموارد، الأمر الذي قد يؤدي إلى نقل الصراعات إلى مناطق أخرى. وستعتمد الآثار النهائية على مستويات وأنواع الاستثمارات التي ستوظف لتحسين قدرة الزراعة على التكيف ومرونتها وتعديل أساليب الإنتاج للمساعدة في تخفيف آثار تغير المناخ.

### ثالثاً - التصدي لأزمة الأمن الغذائي والتحديات التي تواجه التنمية الزراعية

٢٨ - ومن ثم سعت عملية التصدي لأزمة الأمن الغذائي إلى معالجة كل من البعدين المذكورين أعلاه، هما: الحاجة الملحة إلى تحسين ظروف الأسر المعيشية والسكان الذين يواجهون الجوع وسوء التغذية والحاجة على المدى البعيد إلى بناء القدرة على الصمود والتغلب على الظروف الهيكلية التي تؤدي إلى استدامة انعدام الأمن الغذائي. ويرد أدناه وصف للاستجابات في أربعة أبعاد عريضة: إطار استراتيجي للعمل، وإجراءات على النطاق العالمي، وإجراءات على النطاق الإقليمي، وإجراءات على النطاق الوطني.

#### ألف - إطار العمل الاستراتيجي

٢٩ - عملت أزمة الأغذية التي حدثت في عام ٢٠٠٨ على تحفيز الأوساط العالمية المعنية بالسياسات على حشد الدعم السياسي والمالي من أجل اتخاذ إجراءات تستهدف التحسين والبناء. ومنذ البداية، استندت هذه الإجراءات إلى إطار استراتيجي استحدثت تحت رعاية

(٢١) منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٩.

(٢٢) Water Stress in Asia Unless Global Greenhouse Emissions Cut', 10 April, 2007. Available at, <http://www.unep.org/Documents.Multilingual/Default.asp?ArticleID=5551&DocumentID=504&l=en>

فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية. وقد أنشئت فرقة العمل هذه في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بغية تمكين منظومة الأمم المتحدة من اعتماد نهج منسق وموحد ومتسق في تصديها لأزمة الأمن الغذائي.

٣٠ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٨، أصدرت فرقة العمل إطار العمل الشامل، الذي يحدد الموقف الموحد لأعضائها إزاء الإجراءات الواجب تنفيذها في الأجل القصير والمتوسط والطويل للتعامل مع الأزمة ولتحسين الأمن الغذائي والتغذوي على كل من المستوى الوطني والإقليمي والعالمي<sup>(٢٣)</sup>. ويتمثل الإسهام الرئيسي للإطار في تحديد مجالين استراتيجيين للتدخل يتضمنان إجراءات ترمي إلى تلبية الاحتياجات المباشرة للفئات الضعيفة من السكان ولبناء القدرة على الصمود والإسهام في الأمن الغذائي على الصعيد العالمي. ويوضح إطار العمل أن ثمة احتياج عاجل إلى مجموعتي الإجراءات، وهو ينادي أيضا بتعزيز النظم العالمية للمعلومات والرصد.

٣١ - وفيما يتعلق بالمسار الأول، يقترح إطار العمل ما يلي: (أ) تعزيز المساعدة الغذائية الطارئة والتدخلات الخاصة بالتغذية وشبكات الأمان؛ (ب) تعزيز قدرة صغار الحائزين إنتاج الأغذية؛ (ج) تعديل السياسات التجارية والضريبية؛ (د) معالجة تأثيرات الاقتصاد الكلي. وبالمثل، ينصح الإطار في المسار الثاني، بما يلي: (أ) توسيع نطاق نظم الحماية الاجتماعية؛ (ب) العمل على مواصلة نمو ما ينتجه المزارعون من ذوي الحيازات الصغيرة من أغذية؛ (ج) تحسين أسواق الغذاء الدولية؛ (د) التوصل إلى توافق دولي في الآراء بشأن الوقود الإحيائي.

٣٢ - ولقد أدت القرارات المتعلقة بالسياسات والاتفاقات العالمية اللاحقة إلى مواصلة صقل وتطوير هذا الإطار الشامل، وكان أحدثها الاتفاق الذي تم التوصل إليه في أيار/مايو ٢٠٠٩ في الدورة السابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة في ستة مجالات مواضيعية، هي: الزراعة والتنمية الريفية والأراضي والجفاف والتصحر وأفريقيا.

٣٣ - واعتمدت اللجنة النهج الاستراتيجي الذي يتكون من شقين والذي وضعه إطار العمل الشامل، وأعدت التأكيد على توصيات إطار العمل بشأن الشق الأول (المتعلقة بالاحتياجات العاجلة للسكان المتضررين)، وخاصة المطالبة بتوفير مساعدات غذائية طارئة وشبكات أمان فضلا عن دعم صغار المزارعين. وعلاوة على ذلك، فقد نادى اللجنة بإدراج هذه الإجراءات في نهج متكامل لتحقيق قدرات للاستجابة على المدى البعيد.

(٢٣) متاح على الموقع: <http://www.un.org/issues/food/taskforce/Documentation/CFA%20Web.pdf>.

٣٤ - وتتجاوز اللجنة السياسات السابقة، بما في ذلك إطار العمل الشامل، عند وضعها لهذا الإطار الاستراتيجي المتكامل وإدراج جميع الإجراءات في استراتيجية ترمي إلى بناء إمكانية للصمود في الأجل الطويل والتصدي للعقبات الهيكلية بطريقة مستدامة ومنصفة. وهي تقترح استراتيجية تجمع بين الحوافز الاقتصادية وتنمية الأسواق وبرنامج للاستثمار وإجراءات ترمي إلى تشجيع الاستدامة البيئية والإدارة المتكاملة للموارد والحماية الاجتماعية.

٣٥ - وتشمل الملامح البارزة لإطار العمل الاستراتيجي هذا ثلاث مجموعات من الإجراءات الوطنية (استراتيجيات للتنمية المستدامة، وثورة خضراء مستدامة، واستراتيجية اجتماعية)، وأربعة مجالات للتعاون الدولي (التمويل؛ وتعزيز إمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية، بما في ذلك عن طريق سياسة تجارية وضمن استقرار الأسعار؛ والتعاون في مجال البحث والتطوير؛ وتعزيز اتساق السياسات، حسب ما يرد أدناه.

### الإجراءات على الصعيد الوطني

٣٦ - تم تحديد الإجراءات التالية التي ينبغي اتخاذها على الصعيد الوطني:

(أ) استراتيجيات التنمية المستدامة: حث اللجنة، في دورتها السابعة عشرة، الحكومات على إدراج عناصر الاستجابة لجدول أعمال الأمن الغذائي في إطار عملٍ أوسع نطاقاً لاستراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية وبرامج تخفيف حدة الفقر. ويترتب على ذلك عدد من الآثار، هي:

١' العملية التشاركية: تشمل الاستراتيجيات الوطنية طيفا عريضا من أصحاب المصلحة والجماعات الرئيسية المشاركين في عملية رسم السياسات من خلال آلياتٍ ثبتت صحتها على مدى الزمن؛

٢' الإدارة المستدامة للموارد: ينبغي إدماج البرامج القائمة الرئيسية في الاستراتيجيات الوطنية (ووضع برامج جديدة عند الاقتضاء). وهي تشمل، إلى جانب الاستراتيجية الرئيسية للثورة الخضراء المستدامة، والاستراتيجيات المتكاملة للإدارة المستدامة للأراضي والمياه، والتكثيف مع الجفاف، ومكافحة التصحر، وتحسين الرصد (وخاصة لعكس مسار تدهور التربة). وأخيرا فهي تطالب بدراسة التحديات فضلاً عن الفرص المتعلقة بالوقود الإحيائي في سياق التنمية المستدامة (بما في ذلك الأمن الغذائي وأمن الطاقة والإدارة المتكاملة للموارد)؛



٣' استراتيجيات التنمية الريفية الشاملة: وهي تشمل بناء رأس المال الاجتماعي ونشر المعارف بشأن أفضل الممارسات وإمكانية الوصول إلى الأسواق، وبناء الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية، وإيجاد فرص للعمل؛

٤' صكوك السياسات: إلى جانب الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، ينبغي استخدام عدد من أدوات السياسة - بما في ذلك آليات التقييم (تقييمات الأثر البيئي) وتقييمات الأثر الاجتماعي والتقييمات البيئية الاستراتيجية) وطرائق التقييم، وفرض الضرائب في المجال الإيكولوجي، ونظم الرصد - المرتبطة بالتنمية المستدامة؛

٥' تغير المناخ: البحث والتطوير بشأن الحلول التقنية فضلاً عن المعارف التقليدية بشأن أنواع النباتات المقاومة للجفاف، والتنبؤ بالجفاف، وتقييم الأثر، ونظم الإنذار المبكر. ويمكن أن يساعد الاستثمار في قطاع الزراعة على التخفيف من أثر تغير المناخ.

(ب) الثورة الخضراء المستدامة: هي ثورة خضراء لتنشيط القطاعات الزراعية في البلدان النامية عن طريق تعزيز الإنتاج الزراعي والإنتاجية والاستدامة في قطاع الزراعة من خلال استخدام النهج القائمة على العلم والمعارف المحلية للسكان الأصليين بطريقة تحمي الموارد الطبيعية وتحافظ عليها، وتحد من استخدام المدخلات الشحيحة والملوثات وتعزز نوعية الموارد الطبيعية. وفيما يلي العناصر الرئيسية للاستراتيجية:

١' الاستثمار في قطاع الزراعة: إعادة التأكيد على القرارات السابقة بشأن زيادة حصة الاستثمار في قطاع الزراعة إلى ١٠ في المائة من مجموع الاستثمارات، ولا سيما، تعزيز الاستثمار في المجالات التالية: (أ) البنى التحتية الزراعية؛ (ب) البحث والتطوير بشأن المحاصيل فضلاً عن الثروة الحيوانية، بما في ذلك الممارسات المستدامة والمراعية للمناخ، وإدماج معارف السكان الأصليين؛ (ج) المؤسسات الزراعية، وبخاصة مؤسسات الإرشاد الزراعي واستخدام التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصالات، والمؤسسات المتعلقة بالتخطيط والرصد؛

٢' دعم تكامل الأسواق: عدد من الإجراءات لتمكين صغار المزارعين مباشرة الأعمال الحرة المحليين من تحسين إمكانية وصولهم إلى الأسواق الوطنية والعالمية؛

٣' البرنامج الخاص لأفريقيا: لقد تجاوزت الثورة الخضراء خلال فترة الستينات والسبعينات أفريقيا إلى حدٍ كبير. ويتعيّن دعم برنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بغية كفاءة الاستفادة القارة في هذه المرة من أحدث الأبحاث العلمية، وليس على حساب الخدمات الإيكولوجية أو الترتيبات الثقافية أو معارف السكان الأصليين. وهو يتضمن زيادة الاستثمار في البنى التحتية والمؤسسات الزراعية وأعمال البحث والتطوير والتعليم في المجال الزراعي والإرشاد الزراعي والتنمية الريفية، بغية إدماج المزارعين الأفارقة ومباشري الأعمال الحرة المحليين من الأفارقة في سلسلة الإمداد الزراعي والتجارة العالمية. وهناك حاجة أيضاً إلى تخفيف أعباء الديون والتصدي لمسألة توزيع الدخل وتشجيع التنمية الريفية ودعم التكيف مع المناخ؛

(ج) الاستراتيجية الاجتماعية: تتوخى الاستراتيجية الاجتماعية، بوصفها عنصراً أساسياً من عناصر الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وعنصراً مكمّلاً لبرنامج الثورة الخضراء المستدامة، توفير الحماية الاجتماعية عن طريق تدابير السياسة العامة والاستثمار في البنى التحتية، وتطوير المؤسسات، وبناء القدرات في أربعة مجالات، هي:

١' الحماية الاجتماعية: الاستثمار في الخدمات الاجتماعية الأساسية (الصحة والتعليم) لصالح المجتمعات الزراعية وبناء المؤسسات من أجل الحماية الاجتماعية، مع الإقرار بالحقوق في الغذاء وتجسيد هذا الحق وكفالة نوعية الأغذية، وتحسين توفير وتأمين المعلومات، وتعزيز القدرة على إدارة الكوارث، وبناء القدرات من أجل الإدارة الفعالة للمخاطر؛

٢' تعزيز الدعم المقدم لصغار المزارعين: المساعدة التقنية لصغار المزارعين والمزارعات؛

٣' حماية حيازة الأراضي: يعد إمكانية ضمان الحصول على الأراضي بشكلٍ منصف وحيازة الأراضي عنصراً رئيسياً من عناصر الاستراتيجية الزراعية المستدامة. وهي تشكل كذلك أمراً أساسياً لحماية الفئات الفقيرة والضعيفة ولتعزيز دور المرأة الريفية (لزيادة الإنتاج الزراعي وضمان الأمن الغذائي للأسر المعيشية على السواء)؛

٤' رأس المال الاجتماعي وتعزيز أفضل الممارسات: لم يُستخدم عدد من "أفضل الممارسات" على نطاق واسع. وهي تشمل، على سبيل المثال،

تدابير صيانة التربة والمياه وتقليص الخسائر في فترة ما بعد الحصاد (والتي قد تصل إلى ٣٠ في المائة)، والمكافحة المتكاملة للآفات، والتنمية المجتمعية، والتعبئة الاجتماعية، والاستفادة من الفرص التي تتيحها الأسواق. ويمكن أن تؤدي تدابير السياسة العامة والإرشاد الزراعي المناسبة إلى توسيع نطاق هذه الممارسات.

## التعاون الدولي

٣٧ - تم تحديد مجالات التعاون الدولي التالية:

(أ) التمويل: دعت اللجنة، في دورتها السابعة عشرة الجهات المانحة إلى الوفاء بجميع التعهدات السابقة المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية إلى توفير موارد مالية كافية ويمكن التنبؤ بها وفي الوقت المناسب من أجل إحداث ثورة خضراء مستدامة، مع التركيز بصفة خاصة على أفريقيا (بما في ذلك تخفيف أعباء الديون) وبرنامج اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وخصوصاً في أفريقيا. بما في ذلك الدعم الذي يقدمه مرفق البيئة العالمية، والبلدان التي تجري إصلاحات في مجال الحوكمة ودعم الأنماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج، وتعميم الاستراتيجيات الزراعية المستدامة فضلاً عن الاستراتيجيات والإجراءات المتعلقة بتغير المناخ، واستراتيجيات التخفيف من حدة الفقر، وبرامج التنمية الوطنية؛

(ب) التجارة الدولية واستقرار الأسعار: دعت اللجنة إلى اختتام جولة الدوحة بنجاح وفي الوقت المناسب وبتشجيع إقامة نظام تجاري مُنصف ومتعدد الأطراف؛

(ج) التعاون في مجال البحث والتطوير: شملت نتائج الدورة أيضاً عدداً من القرارات لدعم البحث والتطوير، مع الإشارة بصفة خاصة إلى قدرات البحث في البلدان النامية في مجال التنمية الريفية والزراعة المستدامة (بما في ذلك الزراعة العضوية والمنتجات القائمة على المواد المستدامة البيولوجية، ومكافحة الأنواع الدخيلة، ونظم الموارد الأرضية)، ونظم المعلومات والرصد (مثل استخدام المعلومات المناخية، بما في ذلك قبل فترات الجفاف وخلالها وبعدها، والمبادئ التوجيهية المتعلقة باستحداث مؤشرات للجفاف)، ونظم البحوث الزراعية الدولية (وخاصةً نظام الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية)، وتبادل ونقل المعلومات بشأن التكنولوجيات وأفضل الممارسات؛

(د) اتساق السياسات: طالبت اللجنة بتعزيز الاتساق بين مختلف سبل التعاون الدولي وفيما بينها، وتحسين التنسيق والاتساق فيما بين وكالات الأمم المتحدة بما في ذلك

فيما بين اتفاقيات ريو الثالث، ومتابعة تنفيذ القرارات المتخذة في الدورة السابعة عشرة للجنة متابعة فعالة.

٣٨ - وتوفر هذه القرارات مجتمعة، إطاراً متنسقاً وقابلاً للتطبيق لمعالجة شقيّ جدول أعمال الأمن الغذائي. وفيما يلي الإجراءات المتخذة حتى الآن لترجمة هذه الرؤية إلى حقيقة واقعة.

## باء - الإجراءات المتخذة على الصعيد العالمي

٣٩ - لا تزال مسألة الأمن الغذائي والتنمية المستدامة تحتل مركز الصدارة في قائمة الاهتمامات السياسية الدولية. ولقد التزم كثير من الحكومات والجهات المانحة وشركاء التنمية بتعهداتٍ جديدة لإعادة الاهتمام بقطاع الزراعة وزيادة الاستثمارات في مجال الزراعة والتنمية الريفية وتعزيز إنتاج الأغذية لتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية للجميع. ومع ذلك لم تكن النتائج المحققة حتى الآن كافية لتحقيق الأهداف المتفق عليها. ووفقاً لما دعا إليه قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٣٥، يجري استعراض هذه الجهود بشكل موجز في هذا التقرير مع تقديم تحليل لأثرها، كلما أمكن.

### تلبية احتياجات التمويل

٤٠ - يقدر مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي: التحديات الماثلة في مجالي تغير المناخ والطاقة الأحيائية، المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أن مجموع الاحتياجات السنوية اللازمة لتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي يبلغ حوالي ٣٠ بليون دولار، بما في ذلك (أ) ٢,٩ بليون دولار سنوياً لزيادة الإنتاجية الزراعية وتحسين سبل المعيشة وتحقيق الأمن الغذائي في المجتمعات المحلية الريفية الفقيرة؛ و (ب) ٩,٥ بلايين دولار سنوياً لتنمية الموارد الطبيعية وحفظها، و (ج) ١٠ بلايين دولار سنوياً لتوسيع البنى التحتية الريفية (بما في ذلك القدرة على تحقيق السلامة الغذائية وصحة النباتات والحيوانات) وتوسيع نطاق إمكانية الوصول إلى الأسواق؛ (د) ١,٤٣ بليون دولار سنوياً لتعزيز القدرة على توليد المعارف ونشرها؛ و (هـ) ٦,٦ بليون دولار سنوياً لكفالة حصول أكثر الفئات احتياجاً على الغذاء من خلال شبكات الأمان وغيرها من سبل المساعدة المباشرة.

٤١ - ورغم أنه لم يقصد من المؤتمر أن يكون مناسبة لإعلان التبرعات، فإن عدة بلدان مانحة ومؤسسات مالية دولية أعلنت عن تقديم دعم مالي إضافي كبير يصل مجموعه إلى أكثر من ١٢ بليون دولار.

٤٢ - وعلى سبيل المتابعة، استضافت حكومة إسبانيا اجتماعاً رفيع المستوى بشأن الأمن الغذائي للجميع في مدريد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وتوخى الاجتماع وضع إطار

لشراكة عالمية من أجل تحقيق الأمن الغذائي، وحشد الحكومات، والهيئات الإقليمية، والمجتمع المدني، وأوساط الأعمال التجارية، والوكالات الدولية، والمصارف الإنمائية، والجهات المانحة، وأسفر أيضا عن الإعلان عن تبرعات مالية. وحتى حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وفّت إسبانيا بالتزامها الأول بالتبرع بمبلغ ١ بليون يورو لـ ١٧ بلدا في غرب أفريقيا. إلا أنه مازال هناك قلق من أن التبرعات المعلنة الأخرى لم تتحقق بعد.

٤٣ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٩، اعترف اجتماع مجموعة الثمانية المعقود في لأكويلا بإيطاليا بأن تضاعف الأثر الناجم عن نقص الاستثمار في الزراعة منذ أمد بعيد وانعدام الأمن الغذائي واتجاهات الأسعار والأزمة الاقتصادية أدى إلى زيادة الجوع، واتفق على تخصيص أكثر من ٢٠ بليون دولار للزراعة على مدى السنوات الثلاث المقبلة كجزء من مبادرة للأمن الغذائي<sup>(٢٤)</sup>، بالإضافة إلى التعهد رسميا بعكس اتجاه تناقص ما يقدم للزراعة من معونة إنمائية رسمية وتمويل وطني<sup>(٢٥)</sup>.

٤٤ - وقرر مجلس منظمة الأغذية والزراعة تنظيم مؤتمر قمة عالمي بشأن الأمن الغذائي في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ بهدف تجديد الالتزامات السابقة والإبقاء على تحدي انعدام الأمن الغذائي على رأس قائمة الاهتمامات الدولية.

### منظومة الأمم المتحدة: تنفيذ إطار العمل الشامل

٤٥ - على مدى ١٢ شهرا الماضية، قدم أعضاء فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية الدعم للسلطات الوطنية فيما يتعلق بكل من شقي إطار العمل الشامل، وهما شبكات الأمان والمساعدة الغذائية، فضلا عن تقديم دعم أطول أجلا لتحسين الإنتاج وزيادة المرونة إزاء تقلبات الأسعار والصدمات الخارجية. ويرد أدناه بيان موجز لبعض الإجراءات المتخذة<sup>(٢٦)</sup>:

(أ) ساعدت منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية صغار المزارعين خلال مواسم الزراعة الخريفية وهما يدعمان البرامج الرامية إلى تعزيز قدراتهم. وظلت منظمة الأغذية والزراعة تشجع البرامج الوطنية والإقليمية للأمن الغذائي منذ

(٢٤) <http://www.un-foodsecurity.org/node/22>

(٢٥) Financial Times، ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩، متاح على الموقع <http://www.ft.com/cms/s/0/60720902-6992-11de-bc9f-00144feabdc0.html>

(٢٦) Outline of progress against the July 2008 Comprehensive Framework for Action، أمانة فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية، تموز/يوليه ٢٠٠٩.

عام ٢٠٠٢ بوصفها أدوات لمساعدة البلدان على تحسين الإنتاجية وتنويع سبل عيش سكان الريف على مستوى كاف لبلوغ أهداف عام ٢٠١٥ التي حددها مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية؛

(ب) نظم برنامج الأغذية العالمي ما يمكن أن يكون أكبر زيادة طارئة على الإطلاق في عمليات المساعدة الغذائية، وذلك بالوصول إلى ١٠٠ مليون شخص. وتشتري المنظمة حالياً على نحو متزايد ما يُنتج محلياً من أغذية من أجل عملياتها وبرامجها للتغذية المدرسية (مبادرة "الشراء من أجل التقدم")؛

(ج) كثف البنك الدولي عملياته الاستثمارية من خلال برنامج عالمي للتصدي لأزمة الغذاء مع التركيز على الإسراع بصرف المساعدة بغية تلبية الاحتياجات العاجلة عن طريق دعم الميزانية وبرامج الحماية الاجتماعية وتقديم الدعم لقطاع الزراعة. وقد صُرف خلال سنة واحدة ما مجموعه ٧٨٠ مليون دولار (٧٠ في المائة من الأموال المعتمدة)؛

(د) كثفت منظمة الأمم المتحدة للطفولة تركيزها على التصدي للأثر التغذوي الناجم عن تضافر الأزميتين الغذائية والاقتصادية؛

(هـ) ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكومات على معالجة أوجه الترابط البالغة الأهمية فيما بين نظم الأغذية، والحماية الاجتماعية، والتنمية الريفية، والحد من الفقر؛ وأيضاً بوصفه الوكالة المنسقة، على دراسة الاستجابات في بلدان مختارة؛

(و) رصد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ١٠٠ مليون دولار في إطار الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ للتصدي للأزمة الغذائية؛

(ز) سد صندوق النقد الدولي الفجوات القائمة في موازين مدفوعات البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من صدمات أسعار الأغذية وأسدى مشورة بشأن الاستجابات المناسبة في مجال السياسات الاقتصادية الكلية؛

(ح) ساعدت أمانة فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية في حشد التمويل من الجهات المانحة، بما في ذلك تقديم دعم من أجل إنشاء مرفق الأغذية للاتحاد الأوروبي الذي تبلغ قيمته بليون يورو، ودعم التنسيق على الصعيد القطري في ٣٥ بلداً من البلدان الـ ٦٠ التي تركز عليها فرقة العمل؛

(ط) توفر منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية منبرا للمناقشة واتخاذ إجراءات بشأن إلغاء الإعانات المشوهة، وهو أمر أساسي لإيجاد بيئة تجارية منصفة للبلدان الفقيرة؛

(ي) وجهت منظمة العمل الدولية الانتباه إلى إيجاد فرص للعمل، وشبكات الأمان الوظيفي والصحة، ومباشرة الأعمال الحرة، والمسائل المتعلقة بعمل الأطفال، والحقوق الجنسانية، باعتبارها عناصر أساسية لاستراتيجية متكاملة لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة؛

(ك) شرع أعضاء فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية في إدراج "منظور للحقوق" في هذه الخطة، فيما يتصل بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالحقوق في الغذاء (مبادئ توجيهية طوعية لدعم الأعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي الوطني)، وتعيين مقرر خاص معني بالحقوق في الغذاء<sup>(٢٧)</sup>؛

(ل) أخيراً، وكما هو وارد في الفقرة ٣٤ أعلاه، وفرت الدورة السابعة عشرة للجنة إطاراً متكاملًا لمتابعة الخطة المتعلقة بالأغذية والزراعة بطريقة مستدامة ومنصفة.

## جيم - المبادرات والإجراءات الإقليمية

٤٦ - اتخذت المؤسسات الإقليمية عدداً من الإجراءات دعماً للخطة.

### أفريقيا

٤٧ - يشكل برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا، الذي تنسقه الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، مبادرة تملكها وتقودها أفريقيا ترمي إلى القضاء على الجوع والحد من الفقر عن طريق الاستثمار في الزراعة. وقد اتفقت الحكومات الأفريقية، في إطار إعلان مابوتو بشأن الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا، على زيادة الاستثمار العام في الزراعة إلى ١٠ في المائة من ميزانياتها الوطنية كحد أدنى وتحقيق هدف زيادة النمو الزراعي إلى ٦ في المائة سنوياً. وسيحقق هذا على أساس أربع ركائز رئيسية هي: توسيع المنطقة المدرجة في إطار الإدارة المستدامة للأراضي؛ وتحسين البنى التحتية الريفية والقدرات المتعلقة بالتجارة من أجل تيسير إمكانية الوصول إلى الأسواق؛ وزيادة الإمدادات الغذائية والحد من الجوع؛ والاستثمار في البحوث الزراعية، ونشر التكنولوجيا واعتمادها<sup>(٢٨)</sup>.

٤٨ - وتتعاون الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والاتحاد الأفريقي، وعدد من الحكومات الأفريقية، والحكومات المانحة، على تعبئة الدعم من

(٢٧) المرجع نفسه.

(٢٨) التقرير السنوي لبرنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا لعام ٢٠٠٨، متاح على الموقع

<http://www.caadp.net/pdf/CAADP%20Annual%20report%202008.pdf>

أجل الصندوق الاستثماري للمناخين المتعددين لبرنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا الذي يستضيفه البنك الدولي.

٤٩ - وفي سياق التحضير للدورة السابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة، عقد الوزراء الأفارقة اجتماعاً رفيع المستوى بشأن موضوع "الزراعة الأفريقية في القرن الحادي والعشرين" في شباط/فبراير ٢٠٠٩، في ويندهوك. ودعا هذا الاجتماع إلى قيام ثورة خضراء مستدامة في أفريقيا ودمج الزراعة الأفريقية في الأسواق العالمية. كما تناول مسائل التكيف مع المناخ، ودعم صغار المزارعين والمزارعات؛ وضمان إمكانية الوصول إلى الأسواق، وبناء القدرات.

٥٠ - وتناولت الدورة العادية الثالثة عشرة لجمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المعقودة في سرت، ليبيا، في تموز/يوليه ٢٠٠٩ موضوع "الاستثمار في الزراعة لأغراض تحقيق النمو الاقتصادي والأمن الغذائي" وشهدت تجديد الالتزامات ببرنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا وكذلك مناقشات بشأن تغير المناخ، والتجارة الزراعية الإقليمية، وتمويل الاستثمارات، ومبادرات التنمية الريفية المراعية للقراء.

### آسيا والمحيط الهادئ

٥١ - عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وحكومة إندونيسيا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، حواراً رفيع المستوى في مجال السياسات بشأن موضوع "أزمة الغذاء والطاقة وتغير المناخ: إعادة تشكيل خطة التنمية". ودعا أكثر من ١٠٠ من مقرري السياسات إلى أن يدعم التعاون الإقليمي للبلدان التي تواجه صعوبات في ميزان المدفوعات<sup>(٢٩)</sup>.

٥٢ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٨، في شيانغ ماي في تايلند، ناقش وزراء الزراعة للبلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا الإطار المتكامل للأمن الغذائي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا الذي يحدد الاستجابات المتصلة بالسياسات في أربع مجالات هي: تعزيز الأمن الغذائي، والتشجيع على تحسين أسواق الأغذية وتجارتها، وتعزيز النظم المتكاملة لمعلومات الأمن الغذائي، والابتكار في مجال الزراعة. وفي نفس الشهر، أصدر مؤتمر القمة الخامس عشر لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي إعلان كولومبو بشأن الأمن الغذائي الذي دعا إلى رسم

(٢٩) Sustainable Agriculture and Food Security in Asia and the Pacific، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ٢٠٠٩، متاح على الموقع <http://www.unescap.org/65/documents/Theme-Study/st-escap-2535.pdf>.



خريطة طريق للتنمية الزراعية والأمن الغذائي وإعداد المنظور الزراعي لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي لعام ٢٠٢٠. كما أعطى توجيهات لتنفيذ مصرف للأغذية تابع للرابطة برصيد قدره مليوناً طناً ليكون احتياطياً إقليمياً خلال حالات الطوارئ الغذائية.

### أمريكا اللاتينية

٥٣ - يتألف أكثر الناس فقراً وأضعفهم في المناطق الريفية لبلدان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل) من الفلاحين المعدمين وصغار الملاك من المزارعين والنساء والشباب والأقليات الإثنية<sup>(٣٠)</sup>. وقد ساهم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بالتعاون مع الحكومات والمزارعين، في إنشاء لجنة الزراعة الأسرية التابعة للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، والقاعدة الإقليمية لمنظمات الأسر الزراعية، ونموذج حوار السياسات والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتسعى العديد من المداخلات إلى زيادة الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية في جميع جوانب دورة الإنتاج؛ وتعزيز القدرات الوطنية على الاستجابة عن طريق السياسات للفقر في الريف؛ وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الخدمات الزراعية؛ وتشجيع البحوث الزراعية.

### دال - الإجراءات المنفذة على الصعيد الوطني

٥٤ - تشير دلائل كثيرة على أنه من الممكن زيادة غلات محاصيل صغار المزارعين، والحد من الفقر، وتعزيز الأمن الغذائي من خلال تضافر البرامج الزراعية الوطنية وبرامج التنمية الريفية (انظر الإطار ٢). ففي الهند، زادت محاصيل الحبوب بمقدار مرتين ونصف عما كانت عليه قبل ٤٠ عاماً، وضاعفت الصين غلات المحاصيل الآتية من الزراعة في أراضي صغار الملاك في عقد من الزمن وساعدت على إخراج ٤٠٠ مليون شخص من دائرة الفقر. وحول صغار الملاك في فييت نام ذلك البلد من مستورد صاف للأرز إلى أحد أكبر مصدريه في العالم. وفي أفريقيا، حقق ١٣ بلداً، في الفترة ما بين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥، معدلات سنوية للنمو الزراعي أكبر من ٥ في المائة<sup>(٣١)</sup>.

(٣٠) "IFAD in the MERCOSUR area"، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، متاح على الموقع [http://www.ifad.org/operations/projects/regions/PL/factsheet/mercosur\\_e.pdf](http://www.ifad.org/operations/projects/regions/PL/factsheet/mercosur_e.pdf).

(٣١) المعهد الدولي لبحوث السياسات الزراعية، موجز السياسات العامة رقم ٠٠٩ "Sustaining and accelerating Africa's agricultural growth recovery in the context of changing global food prices" (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨)؛ متاح على الموقع: <http://www.ifpri.org/PUBS/bp/bp009.asp>.

## المربع ٢

## أمثلة عن الممارسات الزراعية المستدامة الناجحة

## أفريقيا

- بور كينا فاسو: أدت صيانة التربة والمياه في الأراضي الحافة إلى الحد من تدهور الأراضي وزاد من غلة المحاصيل. وانتقل متوسط ما تجنيه الأسرة الزراعية من الحبوب الغذائية في السنة من عجز قدره ٦٥٠ كيلو غراما إلى فائض قدره ١٥٠ كيلو غراما في السنة
- كينيا: ضاعفت عملية معالجة خصوبة التربة باستخدام مجموعة من الطرائق البيولوجية لمكافحة الآفات مع زراعة البقوليات ومحاصيل التغطية والأسمدة الخضراء من غلات محاصيل الفاصوليا والبقول السوداني من ٣٠٠ إلى ٦٠٠ كيلو غرام للهكتار الواحد
- نيجيريا: خفف محصولا الممرات غليرسيديا ولوسيانا من تعرية التربة بنسبة ٧٣ و ٨٣ في المائة، على التوالي
- إثيوبيا: في المناطق التي ينخفض فيها هطول الأمطار، أدى الإقلال من الحرثة بدون استخدام أسمدة كيميائية إلى زيادة إجمالي إيرادات المحاصيل بمقدار ١٠٦ دولارا لكل هكتار بالمقارنة بالحرثة التقليدية بدون أسمدة كيميائية وبمقدار ١٣ دولارا لكل هكتار بالمقارنة بالحرثة التقليدية مع استخدام الأسمدة الكيميائية. وكان الأثر أقل (٦ دولارات لكل هكتار) في المناطق التي يرتفع فيها معدل هطول الأمطار

## آسيا

- فييت نام: خفضت الزراعة الكونتورية التي تتخذ شكل أسيجة في الأراضي المنحدرة فقدان التربة من ١٨ طنا إلى ٧,٤ أطنان لكل هكتار في السنة
- باكستان: ازدادت غلة محاصيل الحمضيات بنسبة تتراوح بين ١٥٠ و ٢٠٠ في المائة إثر اعتماد ممارسات زراعية مستدامة مثل التحليل العضوي، والامتناع عن الحرثة، وتحويل النفايات إلى أسمدة

## أمريكا اللاتينية

- هندوراس وغواتيمالا: زادت ٤٥ ٠٠٠ أسرة من غلة محاصيلها من كمية تتراوح بين ٤٠٠ و ٦٠٠ كيلو غرام لكل هكتار إلى ما يتراوح بين ٢ ٠٠٠ و ٢ ٥٠٠ كيلو غرام لكل هكتار، وذلك باستخدامها الأسمدة الخضراء والمحاصيل التغطية

والمدرجات العشبية الكونتورية والحراثة النسقية والحواجز الصخرية والأسمدة الحيوانية

- البرازيل: أدت صيانة التربة والمياه باستخدام الحواجز العشبية الكونتورية، والحراثة الكونتورية واستخدام الأسمدة الخضراء إلى زيادة غلات الذرة من ٣ إلى ٥ أطنان للهكتار الواحد وفول الصويا من ٢,٨ طن إلى ٤,٧ أطنان لكل هكتار في سانتا كاتارينا وبارانا وريو غراندي دو سول
- دولة بوليفيا المتعددة القوميات: حسن ما يقرب ٢٠٠٠ مزارع من غلات محاصيل البطاطس من ٤ أطنان إلى ما يتراوح بين ١٠ و ١٥ طناً في الهكتار الواحد باستخدام السماد الأخضر

المصادر: بريتي وآخرون ٢٠٠٣ غريفس وآخرون ٢٠٠٤؛ كاسي وآخرون (٢٠٠٨ و ٢٠٠٩)؛ شبكة العالم الثالث ٢٠٠٨؛ والمعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية - موجز السياسة رقم ٠٠٩ "استدامة انتعاش النمو الزراعي ودفع عجلته في أفريقيا في سياق تغير أسعار الأغذية العالمية" (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨).

٥٥ - ومع أن الطريق ما زال طويلاً أمام اعتماد المجموعة الكاملة للتوصيات المتعلقة بالإطار المتكامل للتنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي على المستوى العالمي، فإن حكومات البلدان النامية تولي أولوية أعلى لإدماج أهداف الأمن الغذائي في استراتيجيات التنمية. وترد أدناه قائمة بعدد من المداخلات الهامة.

٥٦ - فيما يتعلق بحقوق الحيازة، يقوم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية باستطلاع عدد من النهج الرامية إلى زيادة إمكانية حيازة الأراضي وتأمينها لفقراء المنتجين في الريف. وفي بعض الحالات، منح المنتجون الفقراء إمكانية الاستفادة من الأراضي المتدهورة لمدد طويلة مع تقديم الدعم لهم من أجل استصلاحها. وفي نيبال، مثلاً، خفضت عمليات نقل مناطق من الغابات المتدهورة بموجب عقود إيجار مدتها ٤٠ عاماً قابلة للتجديد من معدلات الفقر وأفضت إلى إعادة تشجير التلال. كما ثبت أن الترتيبات التعاقدية مع المزارعين المستقلين (أي إتاحة الأراضي المملوكة للحكومة لعمال العزب السابقين والعمال الفقراء) في سرى لانكا هي ترتيبات واعدة.

٥٧ - ومكّن المشروع الذي يدعمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمنفذ في سان تومي وبرينسيبي صغار المزارعين من الوصول إلى السوق الأوروبية للكاكاو العضوية، ونتيجة لذلك، وجدوا أن دخولهم السنوية قد ازدادت بنسبة ٣٠ في المائة في المتوسط.

٥٨ - وفيما يتعلق بالصمود أمام صدمات الأسعار، قامت بلدان عديدة منذ عام ٢٠٠٧ بتنفيذ سياسات ترمي إلى التخفيف من وطأة أثر ارتفاع أسعار الأغذية ومواجهة آثار الركود الاقتصادي. وقد تباينت تلك الاستجابات السياساتية في طابعها وفعاليتها، مع أنها استجابات تعتمد عموماً على تدابير سياساتية قائمة. وأظهرت دراسة استقصائية أجريت بقيادة منظمة الأغذية والزراعة في أيار/مايو ٢٠٠٨ تتعلق بالاستجابات السياساتية في ٧٧ بلداً، أن ما يقرب نصف هذه البلدان قد خفض أو ألغى الرسوم المفروضة على استيراد الحبوب الغذائية؛ وأن ٥٥ في المائة منها قد اعتمد ضوابط على الأسعار أو إعانات للمستهلكين؛ في حين فرض ربع هذا العدد شكلاً من أشكال القيود على الصادرات، ومنها الضرائب؛ واتخذت النسبة ذاتها تقريباً تدابير ترمي إلى زيادة العرض، والاعتماد على مخزونات الحبوب. ولم تنفذ نسبة ١٦ في المائة فقط من البلدان التي أجريت فيها الدراسة الاستقصائية استجابات سياساتية أياً كان نوعها<sup>(٣٢)</sup>.

٥٩ - وبالمثل، تبين دراسات أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن نتائج مشابهة قد تحققت لحكومات ليست أعضاء في تلك المنظمة، حيث خفض ٤٥ بلداً تعريفاته وفرض ٣١ بلداً قيوداً على الصادرات، واعتمد ٢٢ بلداً ضوابط للأسعار، ولجأ ٤٧ بلداً إلى استخدام الإعانات الغذائية أو إلى التخفيضات الضريبية أو طرح المخزونات لخفض الأسعار، وأنشأ خمس البلدان مخزونات احتياطية من الحبوب؛ وتوسع ٣ بلدان في برامجها القائمة الموجهة نحو التحويل النقدي، واعتمد ١٥ بلداً مجموعة برامج تهدف إلى تعزيز الصمود بدعم من الجهات المانحة<sup>(٣٣)</sup>.

(٣٢) منظمة الأغذية والزراعة، حالة أسواق السلع الزراعية (مشروع)، روما، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

(٣٣) السياسات الزراعية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: الرصد والتقييم، ٢٠٠٩.

## المربع ٣

### الاستجابات السياساتية لتقلبات أسعار المنتجات الزراعية في بلدان مختارة

#### إندونيسيا

اعتمدت خطة عمل وطنية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ للاستجابة لأزمة الغذاء - الوقود والأزمة المالية، وهذه الخطة تشمل: (أ) على المدى القصير: الإعانات الغذائية، والتحويلات النقدية، وخفض التعريفات الجمركية على الاستيراد، وخفض ضريبة القيمة المضافة، وتقديم إعانات لدعم أسعار فول الصويا لصغار المصنعين؛ (ب) على المدى المتوسط: تقديم إعانات للأسمدة ومنح ائتمانات للمزارعين بفوائد مدعومة، ضمان الأسعار للمنتجين عند المزرعة، إنشاء مخزونات غذائية محلية.

#### الاتحاد الروسي

اعتمدت مجموعة من التدابير في بداية عام ٢٠٠٩ لتيسير تمويل الزراعة، وهي: (أ) تخصيص أموال من الميزانية لرسملة أكبر مصرفين زراعيين؛ (ب) تخصيص أموال اتحادية لدعم الفائدة على القروض الزراعية؛ (ج) تمديد فترات السداد لبعض القروض المدعومة؛ (د) إدراج مشاريع زراعية في قائمة المشاريع الوطنية المؤهلة لتلقي ضمانات حكومية على عمليات الاقتراض.

#### البرازيل

زيادة الحصة الإلزامية من الودائع الكبيرة في المصارف الريفية ونظم الادخار الموجهة حصرياً للإقراض الزراعي؛ وزيادة مخصصات الميزانية للائتمانات الممنوحة للزراعة بشروط تفضيلية.

المصدر: السياسات الزراعية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: الرصد والتقييم، ٢٠٠٩.

### رابعاً - التنمية الزراعية المستدامة: آفاق المستقبل

٦٠ - وجهت أزمة الغذاء اهتماماً يبعث على الارتياح لمشكلة طال أمدها تتمثل في الجوع وانعدام الأمن الغذائي. وقد تم في السابق التصدي لهذه المشكلة إلى حد كبير بجهود مجزأة ومتقطعة. وقد آن الأوان لمواجهتها بطريقة منهجية واستراتيجية وفعالة.

٦١ - وقد وضعت أوساط السياسة على النطاق العالمي مجموعة من التحليلات والاتفاقات التي توفر السبيل للمضي قدماً نحو تحقيق استجابة فعالة وقوية لهذه الأزمة. وهذه تتراوح بين الإطار الاستراتيجي الذي وضع في بادئ الأمر في إطار العمل الشامل والذي تم تعديله وتطويره على نحو أكمل في الدورة السابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة. وقد سعى القرار الذي اتخذته تلك اللجنة تحديداً إلى ضمان إدماج الاستجابة للأزمة في صلب عملية اتخاذ القرار وإلى إيجاد تآزر وليس تناقض مع أهداف سياساتية أخرى حاسمة الأهمية هي: الحد من الفقر، والحماية البيئية، وتحسين الإنتاجية، والحماية الاجتماعية، وإدارة المخاطر، والتخفيف من وطأة تغير المناخ والتكيف له. وكان هناك دعم متضافر للإطار الاستراتيجي، اتخذ أشكالاً منها تعهدات مالية وإبداء التزامات على أرفع المستويات السياسية. والمهمة الآن تكمن في تحويل هذه الرؤية إلى ممارسة عملية.

٦٢ - وينطوي الإطار الاستراتيجي على مسارين - المسار العاجل الذي يتمثل في تحسين حالة الأسر المعيشية المتضررة من سلسلة الأزمات الأخيرة والمسار الثاني الأطول أجلاً الذي يتمثل في تعزيز القدرة على تحمل الصدمات في المستقبل، وضمان القدرة على تحقيق استدامة الأمن الغذائي في إطار مجموعة من السيناريوهات المستقبلية. وهاتان الاستراتيجيتان ليستا منفصلتين عن بعضهما، ولا عن استراتيجيات التنمية الرئيسية. بل إنهما من الأهمية بحيث يلزم الاضطلاع بهما باعتبارهما استراتيجية واحدة شاملة.

٦٣ - والإجراءات القصيرة الأجل هي استراتيجيات معروفة تماماً، وتشمل ضمان إمدادات غذائية كافية للأسر المعيشية الفقيرة تنأتى عن شبكات الضمان الاجتماعي، والتحويلات النقدية، والتحكم في الأسعار، والإعانات المحددة الهدف، والتمكين الاجتماعي. وينبغي للإجراءات المتوسطة الأجل إلى الطويلة الأجل أن تشجع تحقيق الأمن الغذائي من خلال تعزيز التنمية الزراعية المستدامة. ويشمل ذلك تحسين الاستثمار في الهياكل الزراعية والريفية الإنتاجية الأساسية الريفي، وإيجاد بيئة مواتية للاستثمار العام والخاص معاً؛ والاستثمار في النظم البحثية والإرشادية والتعليمية من أجل إتاحة المعرفة العلمية وأفضل الممارسات للمجتمع الريفي بنطاقه الأوسع، ولا سيما لصغار المزارعين والنساء؛ والاستثمار في الهياكل الأساسية والمؤسسات والسياسات التي تكفل وصول المزارعين إلى الأسواق، وعلى الأخص صغار المزارعين والنساء من البلدان النامية، ومنها تحديداً البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى، بالإضافة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً؛ والاستثمار في مجموعة من المؤسسات الزراعية، بما فيها تلك المخصصة لوضع السياسات الزراعية والبحث والإرشاد والتعليم والائتمان في المجال الزراعي، وللإمداد بالمدخلات الزراعية، والمخصصة للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية

(ولا سيما التربة والمياه)؛ وتعزيز مؤسسات الرقابة، بما فيها المسؤولة عن توفير شبكات الأمان الاجتماعي، والمخصصة لحماية حقوق حيازة الأرض، وجمع معلومات عن المناخ والكوارث ومواطن الضعف والمياه والتربة والفقر؛ والاستثمار في رأس المال الاجتماعي والقدرة الجماعية للمجتمعات الريفية؛ والاستثمار في القدرة التقنية للوكالات الحكومية بالإضافة إلى المنظمات المجتمعية والمنظمات التي تراعي مصالح الفقراء.

٦٤ - وهذا البرنامج يتطلب دعماً متضافراً من المجتمع الدولي يتخذ شكل دعم مالي مستقر ويمكن التنبؤ به، وعملية استثمار منسقة في البحث والتطوير وتبادل المعرفة، عبر وسائل منها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإقامة نظام تجاري منصف ومفتوح يتيح للمزارعين من البلدان النامية إمكانية الوصول إلى الأسواق وسلاسل الإمداد العالمية، ونقل التكنولوجيا وضمان اتساق السياسات بين مختلف صكوك التعاون الدولي.

٦٥ - ويشير استعراض الحالة الراهنة السالفة الذكر إلى أن البلدان تبذل الجهود لتنفيذ هذه الاستراتيجية، على الرغم من تباين درجات الالتزام والنجاح، وأنها ما زالت على مسافة معينة من رؤية استراتيجية متكاملة. ويهدف بعض هذه الإجراءات إلى تكثيف الجهود الجارية، بينما يجري تنفيذ بعضها الآخر لمواجهة التحديات الناشئة. وهذه التوصيات المترسخة في الوثائق الختامية للمنتديات العالمية، تمثل الرأي التوافقي للمجتمع العالمي إزاء تحقيق الأمن الغذائي، الذي يشمل التنمية الزراعية المستدامة والحد من الجوع والفقر. وقد آن الأوان لتطبيق هذه الرؤية التوافقية في الممارسة العملية.